# الفصل الثالث

# التنازع في المعمول

obeikandl.com

obeikandl.com

## التنازع في المعمول

يُسمَّى (بابَ الإعمال) [1]، ويسميه سيبويهِ بابَ الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذَيْن كلُّ واحدٍ منهما يفعلُ بفاعلِه مثلَ ما يفعلُ به الآخر [2].

ويقصدُ به اشتراكَ عاملَيْن أو أكثرَ في معمولٍ واحدٍ أو أكثر بالرفعِ أو بالنصبِ، أو بالخلافِ بينهما، فالعواملُ المؤثرةُ نحويًّا تتنازعُ المعمولاتِ المتأثرةَ نحويًّا، نحو:

احترمتُ وقدرتُ محمودًا.

جاء واستقبلْتُ عليًّا.

جاءَ واستقبلْتُه عليٌّ.

**شروط المتنازعين:**

يشترطُ في العاملَيْن المتنازعَيْن ما يأتي:

١ ـ أن يكونَ الفعلُ منهما متصرفًا.

٢ ـ أن يكونَ الاسمُ منهما مشبهًا بالفعلِ في العملِ، كأن يكونَ: اسمَ فاعل، أو اسمَ مفعول، أو صفةً مشبهة، أو اسمَ تفضيل، أو مصدرًا، أو اسمَ فعل.

فلا تنازعَ للحروفِ، ولا للأفعالِ الجامدةِ، ولا الاسمِ غيرِ العامل.

٣ ـ أن يسبقَ كلٌّ من المتنازعَيْن المعمولَ.

٤ ـ أن يتحققَ الارتباطُ المعنويُّ بين المتنازعَيْن، فلا يصحُّ معنويًّا القول: قام وقعد أخُوك، للتناقض المعنوي.

وليس من التنازعِ قولُ الشاعرِ:

---

(1) الكتاب ١ ـ ٧٣، ٧٩/ ١ ـ ٨٧/ المقتضب ٣ ـ ١١١، ١١٧/ ٤ ـ ٧٢، ٧٩، ١٨٤/ الرد على النحاة ٨٥/ التسهيل ٨٦/ الجامع الصغير ٨٥/ شرح الشذور ٤١٩/ شرح التصريح ١ ـ ٣١٥.

(2) الكتاب ١ ـ ٧٣.

فـــأين إلى أيـــن النَّجـــاةُ ببَغْلَتِـــى  أتاكِ أتاكِ اللاحقُون احبسِ احبسِ[1]

فهذا من بابِ التأكيدِ ، ولس من قضيةِ التنازعِ ، إذ لو قصد بقوله : ( أتاك أتاك اللاحقون ) تنازعًا في العملِ لقال : ( أتَوْك أتاك ) ، أو ( أتاك أتَوْك ) .

وليس منه كذلك قولُ امرئِ القيس :

ولـــو أنَّ مـــا أسْـــعى لأدْنَـــى معيـــشةٍ  كَفَاني ولَمْ أَطْلبْ قليـلٌ مـن المـالِ[2]

حيث يقررُ الاكتفاء بالقليلِ من المالِ ، ثم يعودُ فيقولُ : لم أطلبْ ، فلابدَّ أن عدمَ الطلبِ ليس للمالِ الذي اكتفى بالقليلِ منه ، وإنما هو لشيءٍ آخر ، كالملكِ مثلًا ، وليس منه ـ كذلك ـ قولُ جرير :

فهيهـــاتَ هيهـــاتَ العقيـــقُ ومَـــنْ بـــه  وهيهاتَ خلٌّ بـالعقيقِ نُواصلُه[3]

بل هو من قبيلِ التأكيدِ ، حيثُ أتى ( بهيهاتَ ) الثانيةِ لتقويةِ الأولى وتأكيدها .

والاختلافُ في قولِ كُثير عزةَ :

قَـــضَى كـــلُّ ذِي دَيْـــنٍ فَـــوَفَّى غريمَـــهُ  وعَـــزَّةُ مَمْطـــولٌ مُعَنًّـــى غَرِيمُهَـــا[4]

هل قولُه : « ممطولٌ مُعنًّى غريمُها » فيه تنازع أم لا ؟

الأصحُّ أنه لا تنازعَ فيه لزوالِ الارتباطِ ، فلو قُصدَ به التنازعُ لأُسنِدَ أحدُهما إلى السببي، والآخرُ إلى ضميرِه،فيلزمُ عدمُ ارتباطِ رافعِ الضميرِ بالمبتدإِ ؛ لأنه لم يرفعْ ضميره ، ولا ما التبس بضميره .

**أنواع المتنازعين :**

يأتي العاملان المتنازعان في الصورِ الآتية :

---

(1) شرح ابن عقيل رقم ٢٩١ / شرح التصريح ١ ـ ٣١٨ .

(2) ينظر : الجامع الصغير ٨٦ .

(3) ينظر : شرح التصريح ١ ـ ٣١٨ / ضياء السالك ٢ ـ ١١٠ .

(4) الجامع الصغير ٨٦ / هامش شرح الشذور ٤٢٢ ، ٤٢٣ / شرح التصريح ١ ـ ٣١٩ / ضياء السالك ٢ ـ ١١١ .

أ ـ قد يكونان فعلين متصرفين ، نحو قوله تعالى :

﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾ [الكهف] .

ب ـ قد يكونان اسمىْ فاعلٍ عاملين ، نحو قول الشاعر :

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَه فلمْ أَتَخِذْ إلا فِنَاءَكَ مَوْئِلَا [1]

فالاسمُ الموصولُ (مَنْ) تنازعَه اسمَا الفاعلِ (مُغيث ، مُغنٍ) .

جـ ـ قد يكونان اسمَىْ مفعولٍ ، نحو : إنه مسموعٌ ومحمودٌ حديثُه .

د ـ أو مصدرَيْن ، نحو : سررتُ من قراءتِكَ وفهْمِك الدرْسَ .

هـ ـ أو اسمَىْ فعلٍ ، نحو : دَرَاكِ وسماعِ محمودًا .

و ـ أو اسمَىْ تفضيلٍ ، نحو : محمدٌ أكرمُ الناسِ وأسلسُهمْ خلقًا ، وأدقُّهم وأضبطُهم علمًا .

ز ـ أو صفتيْن مشبهتين ، نحو : عليٌّ حَذِرٌ وكريمٌ أبُوه .

ح ـ أو مختلفيْن فيما سبق ، فيتنازع الفعلُ واسمُ الفعلِ في قوله تعالى : ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾ [الحاقة] .

ويتنازع الفعلُ مع المصدرِ في قولِ الشاعر :

لقدْ علمَتْ أُولَى المغِيرةِ أنني لقيتَ فلم أنكُلْ عن الضرْبِ مِسْمَعَا [2]

(مسمع) اسم رجل تنازعه الفعل (لقى) ، والمصدر (الضرب) .

**حكم المتنازعين والمتنازع فيه حال اختلاف الرتبة :**

ذكرنا أن العاملين المتنازعيْن يجبُ أن يتقدما الاسمَ المتنازعَ فيه ، وهو المعمولُ ، ولكن قد تختلفُ رتب كلٍّ من الثلاثة كما يأتي :

أ ـ قد يتقدمُ المعمولُ على العاملين وهو مرفوعٌ ، نحو : محمدٌ قرأ وفهمَ .

---

(1) ينظر : شرح التصريح ١ ـ ٣١٦ / ضياء السالك ٢ ـ ١٠٨ .

(2) الكتاب ١ ـ ١٩٣ / المقتضب ١ ـ ١٤ / شرح ابن يعيش ٦ ـ ٦٤ / شرح ابن عقيل ، رقم ٢٤٩ .
أولى : أولها . ويروى : لحقت .

ولا عملَ لأي من العاملَيْن فيه ، ولكنه مرفوعٌ على الابتدائيةِ ، حيثُ لا يتقدمُ الفاعلُ على فعلِه ، بل تتحولُ الجملةُ إلى اسميةٍ ، وليس هذا التركيبُ تنازعًا .

ب ـ قد يتقدمُ المعمولُ على العاملِ وهو منصوبٌ ، نحو : محمدًا قابلتُ فأكرمتُ .

فيكونُ العملُ للأولِ، أما معمولُ الثاني فيكونُ محذوفًا دلَّ عليه معمولُ الأول ، أو لا معمولَ له .

جـ ـ قد يتوسطُ المعمولُ بين العاملَيْن ، نحو : قابلتُ محمدًا وأكرمْتُ .

وحينئذٍ يكونُ العاملُ هو السابق ، أما معمولُ المتأخرِ فمحذوفٌ دلَّ عليه السابقُ .

د ـ إن تأخر المعمولُ عن العاملين فإن التركيبَ يكونُ قضيةَ تنازعٍ ، نحو : كتبَ وفهمَ محمودٌ ، شرحت وكتبتُ الدرسَ ، أفهمْتُ وحيَّاني سميرٌ ، أقبلَ وحيَّيْتُ محمودًا .

**إعرابُ المتنازع فيه :**

**أولًا :**

بادئَ ذي بدءٍ نعلمُ أن النحاةَ يتفقون على جوازِ إعمالِ أي من العاملين في الاسمِ الظاهرِ المتنازعِ فيه ، ولكن الاختلافَ في أيٍّ منهما أَوْلَى بالإعمالِ :

ـ فالبصريُّون يرَوْن أن الثانيَ أولى بالإعمالِ لقُربِه من الاسمِ .

ـ أما الكوفيون فيرَوْن أن الأولَ أولى بالإعمالِ لتقدُّمِه وسبقه[1] .

ويختار جمهورُ النحاةِ إعمالَ الثاني فهو أسهلُ[2] .

**ثانيًا :**

إن أُعملَ أيٌّ من العاملَيْن في الاسمِ المتنازعِ فيه ، فإن النحاةَ يذكرون أن الآخرَ يعملُ في ضميرِ هذا الاسمِ على النحو الآتي :

**أ ـ في حال إعمال الأول :**

إن أُعملَ الأولُ فإن الثاني يذكرُ معه ضميرُ الاسمِ مطلقًا ، سواء أكان مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا ، فيقالُ :

---

(1) الكتاب ١ ـ ٨ / المقتضب ٣ ـ ١١٢ ، ٤ ـ ٧٧ ، ٧٨ / الرد على النحاة ٩٣ .

(2) الكتاب ١ ـ ٧٤ / المقتضب ٣ ـ ١١١ .

جاء وشرح عليٌّ .

وذلك بالإضمارِ بعد ( شرح ) على إعمالِ الأولِ لذلك فإنه يقالُ :

ـ قَدِمَ وحَيَّا الصديقان .

ـ استَمَعَ وفهموا الطلبةُ .

ـ استَمَعَتْ وفَهِمْنَ الطالباتُ .

ـ استقبلْتُ وأكرمتُه محمودًا .

ـ حضرَ وسلمتُ عليهم الأصدقاءُ .

والقاعدةُ أنك تضع كل وحدةٍ لغويةٍ في موضعِها وتنطقُ ، فيكونُ :

قَدِم الصديقان وحيا .

استمع الطلبةُ وفهموا .... وهكذا .

ويرى الكسائيُّ وغيرُه بوجوبِ الحذفِ للضميرِ المرفوع على الفاعليةِ هربًا من الإضمارِ قبلَ الذكر[1]، ويناصرُ ذلك ابنُ مضاءٍ القرطبي[2]،ويَذكرُ أنه من الدليلِ على صحةِ مذهبِ الكسائي قولُ علقمة :

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وأرادها رجَالٌ فبَذَّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ[3]

إذ لم يَقُلْ : (تعفقوا) على تقديرِ إعمالِ الثاني ، ولا (أرادوها) على تقديرِ إعمالِ الأول.

أما الفراءُ[4]فإنه يرى استواءَ العاملَيْن في طلبِ المرفوع ، مادام العطفُ بالواوِ ، فيكونُ العملُ لهما ؛ لأنهما لما كان مطلوبُهما واحدًا كانا كالعاملِ الواحدِ ، فتوجه العاملان معًا إلى اسمٍ واحد .

---

(1) شرح التصريح ١ ـ ٣٢١ ، وغير الكسائي : هشام الضرير ، والسهيلي من الكوفيين .

(2) الرد على النحاة ٨٧ .

(3) الأرطى : شجر ، بذت : غلبت وسبقت . الكليب : جماعة الكلاب . تعفق : استتر . يصف الصيادين وقد تخفَّوْا للبقرة .

ينظر:الرد على النحاة ٨٧/ المقرب ١ ـ ٢٥١/ شرح التصريح ١ ـ ٣٢١/ ضياء السالك٢ ـ ١١٦

(4) ينظر : شرح السيرافي على الكتاب ١ ـ ٤٥٥ / التسهيل ٨٦ / شرح التصريح ١ ـ ٣٢١/ شرح الأشموني والصبان ٢ ـ ١٠٣ / الهمع ٢ ـ ١٠٩ .

أما إذا اختلفَ العاملان ، وكان الأولُ يحتاجُ إلى مرفوع ، فمذهب الفراءِ أنك تضمرُه مؤخرًا ، نحو :

احترمني ـ واحترمْتُ عليًّا ـ هو .

وتلحظ أن فاعلَ (احترمني) هو الضمير (هو) .

فإن كان الأولُ يطلبُ منصوبًا وأعملْتَه ، فمرفوعُ الثاني ضميرٌ فيه ، نحو :

احترمْت واحترَمَني عليًّا .

وإن أهملْت الأولَ ، فلا إضمارَ ، نحو :

احترمت واحترمَني عليٌّ .

ويقالُ : إن مذهبَ الفراءِ إذا اختلفَ المتنازعان هو وجوبُ إعمالِ الأولِ ، فيقالُ :

احترمني واحترمْتُ عليٌّ .

احترمْتُ واحترَمني عليًّا .

ويسري ذلك على المنصوبِ العُمْدةِ ـ أي الذي هو مبتدأٌ أو خبرٌ في الأصلِ ، كخبر (كان) ، ومفعولَيْ (ظن) ـ حيثُ يجبُ الإضمارُ متصلًا أو منفصلًا ، فتقول :

كنت ـ وكان محمودٌ إياه ـ صديقًا .

كان محمودٌ ـ وكنت إيَّاه ـ صديقًا .

ظننْت ـ وظنني إياه ـ محمودًا منطلقًا .

أو ظنَنْت ـ وظنني ـ محمودًا منطلقًا .

ظننْتُ وظنَّاني متصالحًا ـ أخويْك متصالحيْن .

ظنني ـ وظننتهما متصالحين ـ أخوَاك متصالحًا .

ظن أخواك ـ وظننتهما متصالحين ـ إيَّايَ متصالحًا .

أعلمت ـ وأعلمنيه إياه ـ زيدًا عمرًا منطلقا .

أعلَمْت ـ وأعلمانيهما إياهما ـ الزيدَيْن العمرَيْن منطلقَيْن .

أعلمْتُ ـ وأعلمونيهم إياهم ـ الزيدِين العمرِين منطلِقين .

ويرى (ابن مضاء)[1] أن هذه المسائلَ لا تجوز ؛ لأنه لم يأت لها نظائرُ في كلامِ العرب ، وقياسُهَا على الأفعالِ الدالةِ على مفعولٍ به واحدٍ قياسٌ بعيد ؛ لما فيه من الإشكالِ بكثرةِ الضمائرِ والتأخيرِ والتقديمِ .

ومن الشواهدِ على إعمالِ الأولِ قولُ عاتكةَ بنتِ عبد المطلب :

بِعُكَـــاظَ يَعْـــشُو النَّـــاظِرين إذا هُـــمُ لَمَحُـــوا شُـــعَاعُه[2] [2]

برفعِ (شعاعه) ؛ لأنه فاعلٌ للفعلِ الأولِ من المتنازعيْن (يعشو) ؛ ولهذا أضمرَ في (لمحوا) ، وهو المتنازعُ الثاني .

وفي قولِ المرارِ الأسدي :

فَـرَدَّ عـلى الفُـؤادِ هـوًى عميـدا وسُـوئِلَ لـو يُبِـينُ لنـا الـسؤالا

وقـد نَغْنَـى بهـا ونـرى عـصورًا بهـا يقتـدْنَنا الخُـرُدَ الخِـدَالا[3]

تلمحُ أن الرويَّ منصوبٌ ، مما يدلُّ على إعمالِ الأولِ ، ومعناه :

نرى الخردَ الخدالَ يقتدْنَنا[4] ، ولو أعملَ الثاني لقال : تقتادُنا الخردُ الخدالُ ، بالرفع .

أما قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

إذا هِـــيَ لم تـــستكْ بِعُـــودٍ أَرَاكـــةٍ تُنُخِّلَ ـ فَاسْتَاكَتْ به ـ عودُ إِسحِلِ[5]

برفع (عود) ، وبناء (تُنُخِّل) للمجهول ، فيكون نائبَ فاعلٍ له ، مما يدل على إعمالِ الأولِ ، ولو كانَ قد أعملَ الثاني لقال : فاستاكت بعودِ إسحلٍ .

---

(1) الرد على النحاة ٩٠ .

(2) ينظر: المقرب ١ ـ ٢٥١/ ابن عقيل ، رقم ١٦١/ ضياء السالك ٢ ـ ١١٤/ شرح التصريح ١ ـ ٣٢٠

(3) الكتاب ١ ـ ٧٨/ المقتضب ٤ ـ ٧٦ ، ٧٧/ الإنصاف ٨٥ ، ٨٦ ، الهوى العميد : العشق القادح ، الخرد : جمع خريدة ، وهي المرأة الطويلة السكون ، الخدال : جمع : خدلة بفتح فسكون ، وهي الغليظةُ الساقِ المستديرتُها .

(4) المقتضب ٤ ـ ٧٧ .

(5) ملحقات ديوانه ٤٩٠ / الكتاب ١ ـ ٧٨ / الهمع ١ ـ ٦٦ / شرح الصبان على الأشموني ٢ ـ ١٠٥ ، تنخل : اختير ، الإسحِل : شجر بستاك به .

ب ـ إعمال الثاني :

من الشواهدِ النحوية على إعمالِ الثاني قولُ الفرزدق :

ولكـنَّ نـصفًا لـو سـببتُ وسـبَّني  بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشـمِ [1]

حيث رفع ( بنو ) مما يدلُّ على أنه فاعلُ ( السب ) الثانية ، وهذا دليلٌ على إعمالِ الثاني.

ومن ذلك قولُ طفيلِ الغنوي :

وكُمْتًـا مُـدَمَّاةً كَـأنَّ مُتُونَهـا  جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لونَ مُذْهَبِ [2]

حيث نصب ( لون ) على المفعوليةِ للفعل ( استشعرت ) ، مما يدلُّ على إعمالِ الثاني دونَ الأول ( جرى ) ، وعلاقةُ المتنازعِ عليهِ به علاقةٌ فاعلية .

وإذا أُعملَ الثاني فإن الاسمَ المتنازعَ فيه تكونُ علاقتُه النحويةُ والمعنويةُ محددةً لوجوبِ الإضمارِ أو عدمهِ ، ويفصَّلُ ذلك على النحو الآتي :

١ ـ إذا كان الفعلُ المتنازعُ الأولُ يحتاجُ إلى عُمْدَةٍ كالفاعل ، أو المبتدإ ، أو الخبرِ ، في بابي : ( كان ) و ( ظن ) فإنه يجبُ الإضمارُ ، فإذا كان فاعلًا كان الضميرُ متصلًا ، نحو :

أكرماني وأكرمْتُ الصديقيْن .

استقبلوني وحيَّيْتُ الأصدقاء .

ومن ذلك قولُ الشاعرِ :

جَفَـوْني ولَمْ أَجْـفُ الأَخِـلَّاءِ إنَّنـي  لِغَـيرِ جَميـلٍ مـن خلـيلي مهمـلُ [3]

ويكونُ الإضمارُ مؤخرًا في بابي ( كان وظن ) ، فتقول :

كنتُ ـ وكان محمودٌ صديقًا ـ إياه .

ظنني ـ وظننتُ محمدًا فاهمًا ـ إياه .

---

(١) ديوانه ٢ ـ ٣٠٠ / الكتاب ١ ـ ٧٧ / المقتضب ٤ ـ ٧٤ / الإنصاف ٨٧ .

(2) الكتاب ١ ـ ٧٧ / المقتضب٤ ـ ٧٥ / الإنصاف ٨٨ / شرح ابن يعيش ١ ـ ٧٧ ، ٧٨ / الكمت : جمع كميت : خيل تضرب حمرته إلى سواد . مذهب : به صُفرة .

(3) شرح التصريح ١ ـ ٣٢١ / ضياء السالك ٢ ـ ١١٥ .

أعطاني ـ وأعطيتُ زيدا درهمًا ـ إياه .

وكذلك في حال الجر[1]، فيقال :

استعنت ـ واستعَان عليَّ صديقي ـ به .

استعنت ـ واستعان عليَّ أصدقائي ـ بهم .

ومن النحاةِ من يضمرُ مقدمًا في باب ( ظن ) ، فيقال :

ظنني إياه ـ وظننت محمدًا فاهمًا .

منهم من يجيزُ اتصالَ الضميرِ ، فيقال : ظننْتِنيه ، وقيل : لا يضمر ولا يظهر الضميرُ بل يحذف ، فيذكرُ ابنُ عصفور : « وحذفُ أحدِ المفعولَيْن في بابِ ( ظننت ) اختصارًا جائزٌ ؛ إلا أن ذلك قليلٌ جدًا »[2] .

ويذكرُ ابنُ مضاء[3] على التعليقِ بالثاني :

أعلمت ، وأعلمني زيدٌ عمرا منطلقا .

أعطيت ، وأعطاني زيدٌ درهما . ظننت وظنني زيدٌ شاخصًا .

٢ ـ إن كان الأولُ لا يحتاج إلى عمدةٍ فلا يجوزُ الإضمارُ معه فتقولُ :

أكرمت وأكرمني محمدٌ .

ومما يستشهدُ به في هذا قولُ الشاعر :

إذا كُنْتَ تُرْضِيه ويُرْضِيك صَاحِبٌ ... جَهَارًا فكُنْ في الغَيبِ أَحْفَظَ للوُدِّ[4]

حيث يضمرُ المنصوبُ في ( ترضيه ) ، وهو ضرورةٌ شعريةٌ ؛ لأنه يخالفُ هذه القاعدةَ ، وتقول[5] :

ضرباني وضربْتُ أخويك . ضربوني وضربْتُ قومَك .

---

(1) ينظر : شرح التصريح ١ ـ ٣٢١ .

(2) المقرب ١ ـ ٢٥١ .

(3) الرد على النحاة ٩٠ .

(4) ضياء السالك ٢ ـ ١٧ / ابن عقيل رقم ١٦٠ ، وبه ( للعهد ) شرح التصريح ١ ـ ٣٢٣ .

(5) المقتضب ٤ ـ ٧٧ ، ٧٨ .

قامَا وقَعَدَ أخَوَاك . قاموا وقعدَ إخوتُك .

ومن ذلك القولُ : كتبَ وقرأ عليٌّ .

إذ يكونُ على الإضمارِ في الأولِ ، وفي حالِ التثنيةِ يقال :

كتبَا وقرأ العليان .

وفي الجمع : كتبوا وقرأ العليون .

وعلى التقديرِ والحذفِ يقال :

كتب وقرأ العليان . كتب وقرأ العليون .

٣ ـ إذا نتج عن ذكرِ الضميرِ فيما أصلُه مبتدأٌ وخبرٌ في بابِ ( ظن ) عدمُ مطابقةٍ بينَ الضميرِ ومفسرِهِ فإن النحاةَ يذكرُون أنه يجبُ ذكرُ الاسمِ بدلًا من الضميرِ ، فلو قلت :

أظنُّ ويظناني محمدًا ومحمودا أخوين .

بإعمالِ الأولِ وجبَ الإضمارُ في الثاني ، فلو قلت ( إياه ) لكان مخالفًا لمفسره ، وهو ( أخوين ) في العدد ، ولو قلت ( إياهما ) لكان مفسرًا لما يخبرُ عنه ، وهو ضميرُ المتكلمِ في (يظن) ، فيُؤْتَى باسمٍ من جنسِ المفسرِ في اللفظِ والمعنى ومطابقٍ للمبتدإِ في العددِ ، فيقال:

أظن ـ ويظناني أخًا ـ محمدًا ومحمودًا أخوين .

أما الكوفيون[1] فيُجيزون حذفَ الضمير ، كما يجيزون الإضمارَ مع مراعاةِ الموافقةِ مع المبتدإِ المخبرِ عنه ، فيقال : إياه .

**سائر المعمولات وقضية التنازع :**

يثير ابنُ مضاء القرطبي[2] قضيةَ عرضِ النحاةِ للفاعلِ والمفعولِ والمجرورِ في بابِ التنازع ، ولكن هناك معمولاتٍ أخرى كالمصادر ، والظروفِ ، والأحوالِ ، والمفعولاتِ من أجلها، والمفعولات معها ، والتمييزاتِ ، فهل تقاسُ هذه المفعولاتِ بها ، أم لا تقاسُ؟

ـ المصدر :

---

(1) ينظر : شرح التصريح ١ ـ ٣٢٣ .

(2) الرد على النحاة ٩٢ ، ٩٣ .

لا يكونُ من هذا البابِ ؛ لأنه تأكيدٌ للفعلِ ، والحذفُ مناقضٌ للتاكيد .

**ـ ظرف الزمان :** تقولُ :

قمتُ وقامَ زيد يومَ الجمعة . على التعليقِ بالثاني .

وعلى التعليق بالأولِ تقولُ : قمتُ ـ وقام فيه زيدٌ ـ يومَ الجمعة .

**ـ ظرف المكان :**

على التعليق بالثاني ، تقولُ : قمت وقام زيد مكانًا حسنًا .

وعلى التعليق بالأول تقول : قمتُ ـ وقام فيه زيد ـ مكانًا حسنًا .

**ـ المفعول لأجله :**

على التعليقِ بالثاني تقولُ : قمت وقام زيد إعظامًا لك .

وعلى التعليقِ بالأولِ تقولُ : قمت ـ وقام له زيد ـ إعظامًا لك .

وتقديره : قمت إعظاما لك وقام له زيد .

**ـ الحال والتمييز :**

لا يجوزُ القياسُ فيهما ؛ لأنهما لا يضمران .

**ـ الحروف :**

لا مدخلَ لها في هذه القضية .

**ـ الأسماء العاملة :**

تقول ـ كما ذكرنا مقدمًا :

زيد مادحٌ ومعظِّمٌ عمْرًا .

على التعليقِ بالثاني ، وعلى التعليقِ بالأولِ تقولُ :

زيدٌ مادحٌ وإياه معظمٌ عمرًا .

أي : زيدٌ مادحٌ عمرًا وإياه معظمٌ [1] .

---

(1) في باب التنازع قضايا أخرى يمكنُ الرجوعُ إليها في كتاب ( النحو العربي ) ، الجزء الثاني



obeikandl.com